الشبه به تقديرا قوله وزعم السيرافي جواز المنصوب في الخ احتج لذلك بمجيء المنصوب
معرفة ولو كان حالا لكان لازم التنكير قال الدماميني ويحتاج الى سماع قوله
خبر ان الخ صريح في ان كان ناقصة والذي في التصريح عنه انها تامة والمنصوب
والمنصوب بان حال لان الاحتجاج المنقول عنه فيما تقدم يؤيد ما ذكره الشارح
تقديرا قوله اضمار سبته انما ثبت وهي اذا واذ وكان واسمها مع الاول والثاني
قوله فيكون واقعا في مثل المحذوف الثاني ما جرى منه وهو اعمال الفعل فيه اذ وهي
متقدمة عليه وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره قوله وكا
ناخبر هما الخ دفعا للبس لانه يقال يتقدم في التبس فجعل احداهما تالية لافعل
لانا نقول يلزم عليه الفصل بين افعل ومن وهما كالموصول والصلة لا يجوز الفصل
بينهما فان قيل قد فصل بينهما بالظرف وعديله وبالتمييز اجيب بان ذلك
فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص لم يغتفر فيه التقدم قوله لشبهها
لشبهها بالخبر في كونها محكوما بها في المعنى على صاحبها والنعت انما هو
في التقييد قوله قد يجيء ذا تعدد حالا جوازا او وجوبا فالثاني بعد اما او لا نحو
انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا
والاول فيما عدا ذلك قوله فاعلم جملة اعني صفة اتى بها نعت كما لم رد قول
ابن عصفور والآتي قوله فالاولى هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان
ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا ونبيا
وبغير عطف كامثلة الشارح قوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية الخ علي خبر
مقدم وزيارة مبتدأ مؤخر ورجلان حافيا حالان من فاعل المصدر المحذوف و
اي زيارتي او من الضمير المجرور بعلي قوله ومنع ابن عصفور والخ قياسا على الظرف
وفرق بينهما الشلوبين بان الفعل يستحيل وقوعه في زمانين او مكانين بخلاف
تقييد الحدث بقيدين مختلفين نحو قدم مؤمرا محرورا او متضادين في
محلين غير مختلفين نحو اشتريته ابيض اسود ومختلفين نحو

اشتريته

اشتريته حلوا حامضا قوله هذا بسرا اطيب منه رطبا وجه كونه من
هذا النوع ان الحالين لمفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ قوله نعتا للاول الخ بناء
على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات قوله او حالا
من الضمير فيه وتكون حالا متداخلة قوله قد تكون فيجيء المراد به ما قابل
النفي فيصدق بالتثنية والجمع مع او للملابسة ولا يتعين الجمع عند
اتحاد اللفظ والمعنى بل يجوز التفريق وان كان خلاف الاولى ثم انه قد يكون حينئذ
العامل واحدا وعمله كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين وقد يكون العامل متعددا
والعمل واحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين وقد يكون العامل متعددا وعمله
مختلفا نحو جاء زيد وضربت عمرا ضاحكين قوله داميين اي داميين بتغليب
الهدى قوله وقد تكون تنفي بواحد مع ايلاء كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا
هندا منحدرة او تاخيرها كامثلة الشارح والقول بان ذلك ليس من تعدد
الحال ممنوع ورد نحو وجه عن اصطلاح النحاة قوله فجعل اول الحالين لثاني الاسمين
اي ليكون اول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب
صاحب التمهيد الى عكسه واختاره السيوطي الاجود عدم القطع
في ذلك لانه يوهم كون الحالين لواحد في وقتين بقي ما اذا كانت الحال مفردة مع
تعدد ما تصلح له فلقيت زيدا راكبا وجاء زيد وعمرو ضاحكا فالاقرب كونها
للاقرب واجاز ابن مختشي ان تكون حالا من كل منهما وبعضهم منع ذلك قوله الظا
الظاهر ان قد يقال يجوز ان تكون للتقليل النسبي لان افراد هذا النوع في الواقع اقل
من افراد عدم التعدد بدليل ان بعضهم منع التعدد في بعض الصور وقصر
جوازه على ما اذا كانت الحال مفردة وان كانت افراد التعدد كثيرة في نفسها
فلا يتعين ما استظهره افاده البهوتي قوله موسسة في جعلها من معدود
كلام الناظم يقتضي التعبير به تسامح الا ان يقال مراده نفس النظم منطوقا
ومفهوما قوله ومؤكدة انكرها الجمهور ونفاها بعضهم قال لان الحال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)